

تشخيص طبيعة وجذور الأزمة الاقتصادية الحالية في الجزائر وبيان أهم محدداتها
Diagnose the nature and roots of the economic crisis in Algeria and specify the most important determinants

مراد صراوي¹ ، عبد الكريم مقراني²

¹ طالب دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، الجزائر، الإيميل: mouradsraoui@yahoo.fr

² أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للتجارة – القليعة – تيبازة، الجزائر، الإيميل: mokraniabdelkrim@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018-12-12

تاريخ القبول: 2018-12-04

تاريخ الاستلام: 2017-11-07

ملخص:

في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929م، أصابت هذه الأزمة في بادئ الأمر الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتصيب الدول الأوروبية والآسيوية ودول الخليجية والنامية كالجزائر.

وباعتبار بلادنا تمتاز باقتصاد مبني بدرجة كبيرة على تصدير البترول، وعدم وجود مصادر كثيرة جلب العملة الصعبة للخزينة العمومية، الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري يعرف حاليا أصعب أوقاته جراء تراجع أسعار البترول، مما أثر سلبا على الكثير من القطاعات: كالتوظيف، بناء الهياكل القاعدية، انخفاض القدرة الشرائية، ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم)... إلخ .
كلمات مفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري، احتياطي الصرف، صندوق ضبط الإيرادات، أسعار البترول.

تصنيف JEL : M41.

Résumé:

En septembre 2008, le commencement d'une crise financière mondiale qui est considérée la plus pire depuis la Grande Dépression de 1929, a d'abord frappé les États-Unis d'Amérique avant de s'étendre à d'autres pays du monde, contaminant les pays européens et asiatiques et les pays du Golfe et en voie de développement comme l'Algérie.

Comme notre pays est caractérisé par une économie basée en grande partie sur les exportations du pétrole, avec une absence de nombreuses sources qui apportent la devise au trésor public, ce qui rend l'économie algérienne actuellement a connu sa période la plus difficile. La baisse des prix du pétrole ayant un impact négatif sur plusieurs secteurs tels que, l'emploi, construction des infrastructures de base, baisse du pouvoir d'achat, l'augmentation des prix (hausse de l'inflation)... etc.

Mots-clés : La crise financière, l'économie algérienne, réserve de change, caisse de régulation des recettes, prix du pétrole.

JEL Classification : M41.

1. مقدمة:

تعرض المؤسسات والدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة في بعض الأحيان إلى اضطرابات في أنظمتها المختلفة، بما في ذلك كل من النظام الاقتصادي، العسكري، السياسي، الاجتماعي والمالي، ويستطيع بعضها (الدول) رصد السبل الكفيلة بالتعامل مع هذه المشكلات، بينما يقف بعضها الآخر متفرجا غير قادر على حل هذه المشاكل، مما يؤدي إلى تفاقمها ووصولها إلى ما يسمى بالأزمة الاقتصادية.

تنتج هذه الأزمة عن خلل جزئي أو كلي في قطاع الاقتصاد، نتيجة للعديد من الأسباب، مثل: انخفاض سعر العملة المحلية مقابل العملات العالمية (حالة الدينار الجزائري)، أو الهيمنة الخارجية وعدم القدرة على اتخاذ القرار، حدوث الحروب والأزمات السياسية، أو بسبب وجود أنظمة الحكم الفاسدة والدكتاتورية وغيرها من العوامل المؤدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الأزمة.

1.1 إشكالية البحث: وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تتجلى آثار الأزمة الاقتصادية الحالية على الاقتصاد الجزائري؟

2.1 أسئلة البحث: لمعالجة هذه الإشكالية وجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسباب الحقيقية المؤدية إلى حدوث الأزمات الاقتصادية؟
- ما هي درجة تضرر الاقتصاد الجزائري من الأزمة الحالية؟
- وما هي تأثيرات انخفاض أسعار البترول جراء استمرار الأزمة الاقتصادية على الدول المصدرة له (حالة الجزائر)؟

3.1 فرضيات البحث: للإجابة على هذه التساؤلات الفرعية وجب وضع مجموعة من الفرضيات والتي هي بمثابة إجابات مسبقة وغير يقينية.

- تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، ومن الأسباب المؤدية للأزمات نذكر، الأسباب الدولية من الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية... إلخ، أو سبب محلية كضعف القدرة الشرائية مما يؤدي إلى تراكم الإنتاج وتكدسه في حالة وجود إنتاج لا يمتاز بالتنافسية لتوجيه الفائض نحو الأسواق الخارجية... إلخ.
- درجة تضرر الاقتصاد الجزائري بدأت تظهر حدتها مع استمرار الأزمة وذلك راجع إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات، وعدم تنوع مصادر تمويل الخزينة العمومية، وتأثر السوق العالمية للبترول أصبح الاقتصاد البترولي بين كفي عفريت.
- كل الدول المصدرة للبترول تضررت من جراء تراجع أسعاره، لكن درجة التضرر تختلف من دولة إلى أخرى، فأكثر الدول تضررا هي: فنزويلا ثم الجزائر، تليهما السعودية، ثم نجد روسيا... إلخ، ودرجة التضرر تعود إلى درجة ارتباط الاقتصاد بتصدير المحروقات.

4.1 أهداف الدراسة: تُهدف من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية ومراحلها ومدى تشابهاها مع أزمة 1929م؛
- التعرف على آثار الأزمة الحالية على الدول النامية وعلى الدول المصدرة للبترول؛
- محاولة معرفة إيجابيات وسلبيات الأزمة الحالية على الاقتصاد الجزائري جراء انهيار أسعار البترول؛

- اقتراح بعض الحلول التي نراها ممكنة لتقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الحالية.

5.1 منهج الدراسة: تحقيقاً للأهداف السابقة اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين؛ المنهج الوصفي: للإلمام بالإطار النظري للأزمة الاقتصادية، وهذا من خلال الاطلاع على مختلف المصادر التي تناولت الموضوع بكل مصداقية علمية وتحليلية، وكذلك المنهج التحليلي: وذلك بعرض مختلف الأرقام الاقتصادية والجداول والأشكال وإعطاء التحليلات اللازمة والتعليقات الضرورية عليها.

2. دراسة لمفهوم الأزمة الاقتصادية:

1.2.1. المعنى اللغوي للأزمة:

الأزمة تعني وقت الشدة والقحط، ويقال أصابهم سنة أزمهم أزمًا، أي استأصلتهم وأزم علينا الدهر يَ أزمُ أزمًا، أي اشتدَّ وقت نَجْرِهِ، ويقال أيضاً: أزم الرجل بصاحبه، إذا لزمه. وأزمه أيضاً، أي عضه. وأزم عن الشيء، أي أمسك عنه **2.2.1**.
تعريف الأزمة الاقتصادية:

1.2.2. المفهوم الأول:

الأزمة الاقتصادية هي "حالة مفاجئة من الاضطراب والخلل في النظام الاقتصادي العام الخاص بالدول، والذي تنتج عنه حالة من عدم التوازن في كافة الجوانب والعناصر الاقتصادية من حيث الإنتاج، والاستهلاك، والدخل، والأسعار، والمنافسة، والتصدير، والاستيراد، وأسعار العملات وغيرها".

2.2.2. المفهوم الثاني:

ويمكن تعريفها على أنها: "حالة من الانخفاض غير المسبوق وغير المخطط له في أسعار الأصول، والتي تتمثل في رأس المال، والأسهم وحسابات الادخار، وحقوق الملكية".²

3.2.2. المفهوم الثالث:

الأزمة المالية يمكن تعريفها أيضاً على أنها: "تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف".³

3.2. أشكال الأزمة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد وهي:

1.3.2. الأزمة الدورية أو أزمة فيض الإنتاج: ويطلق عليها البعض الأزمة العامة، وتصيب كل عملية تكرار للإنتاج، أو الجوانب الرئيسية فيها، كالإنتاج، التداول، الاستهلاك والتراكم وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا إذا ما تم مقارنتها بغيرها.

2.3.2. الأزمة الوسيطة: هي أزمة أقل اتساعاً وأقل شمولاً، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الاقتصاد، وتحدث هذه الأزمات نتيجة لاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي، فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية الخاصة بتراكم الإنتاج.

3.3.2. الأزمة الهيكلية أو البنيوية:

تشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة،

أزمة الغذاء وغيرها من الأزمات.⁴

4.2. فجائية الأزمات الاقتصادية:

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للدخل ورافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وعندها يحدث انخفاض في قيمة العملة، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية إبان فترة الكساد العظيم خلال الفترة 1929م - 1933م حيث ارتبطت أسباب هذه الأزمة بالظروف العالمية السائدة حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والفكر الكلاسيكي السائد آنذاك. كما تعرضت بورصة نيويورك سنة 1987م إلى الانهيار وحقت خسارة قدرها 500 مليار دولار، ثم المكسيك سنة 1994م والكثير من البورصات الأخرى.

5.2. أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية:

تحدث الأزمات لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها والبعض الآخر يصعب قياسه بدقة، وتفيد الخبرات المتراكمة في تقدير اتجاهات البورصة (مثال: مؤشر داو جونز DOW JONES، كما حدث في أزمة نيويورك 1929م)، وقد ترجع أسباب الأزمات إلى⁵:

1.5.2. المتغيرات الدولية: تتمثل في الكوارث والحروب والأزمات الاقتصادية وحتى الحروب التجارية؛

2.5.2. المتغيرات المحلية: وتتمثل في معدل التضخم (أسواق السندات)، أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، أسعار الأسهم وتغير أسعار الفائدة؛

3.5.2. التغيرات التكنولوجية: كالمنتجات الجديدة والاختراعات، تحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار؛

4.5.2. الإشاعات والمعلومات الملوثة غير الحقيقية؛

5.5.2. المضاربة غير المحسوبة.

6.2. بداية الأزمة المالية الحالية:

انطلقت بداية الأزمة الجديدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، وهي "ليمانبرادرز أو Lehman Brothers" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطيرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من بين الشركات المالية القليلة التي نجت من مذبح الكساد الكبير في عام 1929م، وتعتبر أيضا من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، والتي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكد تنبؤات "ألن غرسيان" الرئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كبرى جديدة ستسير على درب "ليمان برادرز أو Lehman Brothers".

في سبتمبر 2008م بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير لسنة 1929م، حيث ضربت الأزمة في بداية الأمر الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية وحتى الدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنك، كما توقع الخبراء آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية والبالغ عددها في تلك الفترة ما يقارب 8400 بنك⁶.

7.2. المراحل الكبرى للأزمة الحالية:

نوجز المراحل الكبرى للأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007م في الولايات المتحدة والتي بدأت تعصف بدول

أوروبا، كما يلي:

- **فيفري 2007م:** عدم تسديد قروض الرهن العقاري الممنوحة للمدينين الذين لا يتمتعون بالقدرة الكافية على التسديد هذه الأعباء المتراكمة في الولايات المتحدة، وهو سبب أولى لعمليات الإفلاس في المؤسسات المصرفية المتخصصة؛
- **أوت 2007م:** البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة؛
- **أكتوبر إلى ديسمبر 2007م:** عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضاً كبيراً في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
- **جانفي 2008م:** الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع، أي إلى 3,50% كإجراء استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجي إلى غاية معدل فائدة يقدر بـ 2% بين شهري جانفي ونهاية أفريل من سنة 2008م؛
- **17 فيفري 2008م:** الحكومة البريطانية تأمّن بنك "نورذرن روك" أو «Northern Rock»؛
- **مارس 2008م:** تضافر جهود المصارف المركزية مجدداً لمعالجة سوق القروض؛
- **مارس 2008م:** إعلان بنك "جي بي مورغان تشيز" أو «JP Morgan Chase» عن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستييرنز" أو «Bear Stearns» بسعر متدني ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي⁷؛
- **7 سبتمبر 2008م:** وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري، "فريدي ماك" أو «Freddie Mac» و"فاني ماي" أو «Fannie Mae» تحت الوصاية طيلة الفترة التي يحتاجهما لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- **15 سبتمبر 2008م:** اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" أو «Lehman Brothers» بإفلاسه، بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" أو «Bank of America» شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش" أو «Merrill Lynch»، نفس التاريخ أيضاً أعلنت فيه عشرة مصارف دولية عن اتفاقها من أجل إنشاء صندوق للسيولة برأسمال يقدر بـ 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية⁸؛
- **16 سبتمبر 2008م:** الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمّنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" أو «American International Group: AIG» المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة مالية بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9,79% من رأسمالها؛
- **17 سبتمبر 2008م:** البورصات العالمية تواصل تدهورها وضعف القروض في النظام المالي والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛

- 18 سبتمبر 2008م: البنك البريطاني "لويدي تي أس بي" أو «Lloyds Bank Plc» اشترى منافسه "أتش بي أو أس" أو «HBOS» المهدهد بالإفلاس، وفي نفس التاريخ أيضا أعلنت السلطات الأمريكية أنها تعد خطة بقيمة مالية تقدر بـ 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع⁹؛
- 19 سبتمبر 2008م: الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء من أجل "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة؛
- 23 سبتمبر 2008م: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛
- 26 سبتمبر 2008م: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" أو «Fortis» في البورصة، بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" أو «JP Morgan» منافسه "واشنطن ميوتشوال" أو «Washington Mutual» بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- 28 سبتمبر 2008م: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس، بينما في أوروبا جرى تعويم "فورتيس" أو «Fortis» من قبل سلطات في بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "برادفورد وبينغلي" أو «Bradford & Bingley»؛
- 29 سبتمبر 2008م: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بحدة كبيرة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها، مما أدى إلى منع المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛
- 1 نوفمبر 2008م: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة¹⁰.

3. مدى تشابه الأزمة الحالية مع أزمة 1929م:

1.3 مقارنة ومقارنة لأزمة عام 1929م وأزمة 2008م:

كثيراً ما يتم الحديث عن أزمة 2008م وكأنها تكرر لما حدث في أزمة الكساد الكبير لعام 1929م، مع أن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ الأزمات الاقتصادية وخاصة بعد أن خرجت عن ذاتها، أي انتقلت من الاعتماد على النمط الإنتاجي (أي النمط الإنتاجي والاقتصاد السلعي) إلى الاعتماد على قطاع الخدمات (أي الاقتصاد الخدمي وخاصة المالي الورقي)، إلا أنه لا توجد أزمة تماثل أخرى، بل قد توجد بعض الخصائص المشتركة من جراء النتائج السلبية التي تتركها هذه الأزمات على المجتمع، ومن هنا وجب التمييز بين أزمة عام 1929م وأزمة 2008م للاستفادة من العبر الاقتصادية، ويمكن أن نقارن بينهما وفق التسلسل التالي¹¹:

2.3 طبيعة وجوهر كل من الأزميتين:

انطلقت كل منهما من قلب النظام الرأسمالي، أي من الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدًا من شارع المال العالمي «وول ستريت»، ووصلت الأزمة الأولى إلى ذروتها أي «لحظة الانفجار» في 24/10/1929م وهو يوم خميس، والأزمة الحالية المالية بتاريخ 15/9/2008م هو يوم الاثنين، ولذلك يطلق عليهما اسم يومي الإثنين والخميس الأسودين، لكن أسباب أزمة الكساد الكبير لعام 1929م كانت بجوهرها (عدم قدرة الاستهلاك على مسايرة الإنتاج)، أي (معدل نمو الإنتاج كان أكبر من معدل نمو

الاستهلاك)، ولكن كلتا الأزميتين شهدت مضاربات في البورصات والأسواق المالية، مع الإشارة إلى أن الوزن الاقتصادي النوعي في عشرينيات القرن الماضي كان يشهد مرحلة انعطافية من انتقال موازين القوى من بريطانيا إلى أمريكا، حيث خرجت أمريكا من الحرب العالمية الأولى منتصرة (دون أن تحارب)، أما الأزمة الحالية فإنها تشهد لحظة وصول القوة الأمريكية إلى ذروتها وخاصة في ظل غياب الايديولوجية المناقضة لها، كما كان سابقا (أي وجود الاتحاد السوفيتي).

ومن جهة أخرى، فإن أزمة الكساد الكبير تزامنت مع تراجع أسعار الأسهم وخاصة بعد طرح 19 مليون سهم للبيع، ومن ثم زاد العرض عن الطلب وأدى إلى انهيار سعر السهم، وأعلنت عدة مؤسسات إفلاسها، أما الأزمة الحالية فإنها بدأت رسميا مع إعلان بنك (ليمان برادرز Lehman Brothers Holdings Inc) إفلاسه من خلال قروضه العقارية، وهو يعتبر خامس مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أشهر بنوكها، حيث تأسس منذ ما يقارب 159 سنة وقدم بيانا رسميا بإفلاسه إلى الجهات الأمريكية المختصة بتاريخ 2008/9/15م، لكن خلال الأزمة الأولى كانت أمريكا دولة دائنة ومقرضة للعالم ومن ثم اعتمدت على:

- نظرية قوة الاحتكار: التي تدعو الشركات العملاقة إلى تخفيض الأسعار وزيادة القوة الشرائية؛
 - نظرية التضخم: التي تركز على ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الإنفاق الحكومي؛
 - نظرية الضريبة والأرباح: والهادفة إلى توزيع أرباح الشركات على المساهمين لزيادة قوتهم الشرائية على السلع والخدمات؛
 - نظرية ضخ النقود: أي زيادة الإنفاق الحكومي والتوسع النقدي لزيادة الرخاء الاقتصادي؛
 - نظرية الركود المزمن: وهؤلاء يرون أن الرأسمالية فقدت حيويتها والحل يكمن في زيادة التدخل في الحياة الاقتصادية.
- 3.3. نقاط التشابه بين الأزميتين:** تجلت أهم نقاط التشابه بين الأزميتين في¹²:
- الانهيار البنكي الكبير وخاصة في المؤسسات المالية الاستثمارية العاملة في مجال المضاربات؛
 - ارتفاع معدل البطالة ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع ما كان عليه سابقا؛
 - تراجع الاستهلاك العام والخاص والحكومي والشعبي وكذلك الاستهلاكي الإنتاجي؛
 - فقدان الثقة في النظام الرأسمالي سابقا والنظام الليبرالي حاليا، ما أدى إلى انتشار الرعب والخوف وزيادة بيع الأسهم بأقل من قيمتها، وأصبحت الأزمة أشبه بشبح يهدد الاقتصاد العالمي كله.

4.3. أثر الأزمات على اقتصاديات الدول النامية:

يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار والخسائر، وتدهور التداول في البورصة، وفقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات، ويمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال، وتشغيل آليات البورصة سواء من حيث الانفراد بالقرارات أو التشاور، أو تحقيق درجة عالية من قبول العاملين والمتعاملين في البورصة أو عدم تحقيق ذلك¹³.

5.3. أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية:

بشكل مختصر جدا، فإن سبب الأزمة يتمحور حول القروض الربوية متضافرة مع مجموعة من العوامل الأخرى، وكانت انطلاقة الأزمة من الولايات الأمريكية المتحدة حين لجأت البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة، فتدافعت الشركات والأفراد إليها من أجل الحصول على هذه القروض، ثم ارتفعت نسبة الفائدة بشكل مفاجئ، وأدى هذا الارتفاع إلى سلسلة معقدة من التبعات الاقتصادية غير المتناهية والتي أدت في النهاية إلى تدمير اقتصاديات العديد من دول العالم، على غرار ما حدث في اليونان وإيطاليا وإسبانيا... إلخ¹⁴.

6.3. الاقتصاد الجزائري والأزمة الاقتصادية العالمية:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري وغيره من الاقتصاديات العالمية قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن حدة الأزمة في الجزائر تبدو بنسبة أقل من الدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود سوق مالية نشيطة بالمعنى الفعلي في الجزائر؛
- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها؛
- انغلاق الاقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الاقتصاد العالمي، أي أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على تصدير منتجات عدا المحروقات وذلك مما يجعله في مأمن من أي كساد قد يصيب الاقتصاد الجزائري، عكس الكثير من الدول التي تعتمد على صادرات، مما أدى إلى ركود وكساد منتجاتها، نتيجة دخول الكثير من الدول المستوردة والمستهلكة لمنتجاتها في مرحلة تقشف بسبب تراجع إيراداتها من المحروقات؛
- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل عن أسعار السوق وهذا ما يجنبها من اتساع حجم الأزمة والعجز، هذا الإجراء لم يفهمه الكثير قبل الأزمة لكنه أثبت نجاعته في بداية الأزمة الاقتصادية¹⁵.

7.3. إيجابيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري على الأمد القصير:

كما يقول المثل "رب ضرة نافعة"، فالأزمة الاقتصادية العالمية قد تجلب العديد من الفوائد للاقتصاد الجزائري نذكر منها:

- انخفاض العديد من أسعار السلع في السوق العالمية، فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع، فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع، فالأزمة نافعة للاقتصاد الجزائري على الأمد القريب؛
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج، وهذا يحدث ديناميكياً في الاقتصاد الجزائري، ومثال ذلك: انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض به، بعد تعثره أثناء ارتفاع أسعاره في السوق العالمية.

8.3. سلبيات الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري على الأمد المتوسط والطويل:

رغم ما تم ذكره من الإيجابيات على الأمد القصير، لكن كل هذا لا يمنع وجود أضرار كبيرة قد تلحق بالاقتصاد الجزائري إن استمرت الأزمة في الأمد المتوسط والطويل الكثير من الاختلالات نذكر منها ما يلي:

- اختلال التوازنات المالية الكبرى إن استمرت أسعار المحروقات في هذه المستويات المتوسطة؛
- الركود الاقتصادي أدى إلى إفلاس الكثير من الشركات والمؤسسات عبر العالم وهذا ما سيؤدي إلى بقاء بعض الشركات الكبرى فقط على الساحة واحتكارها للسوق العالمية وبالتالي احتمالية ارتفاع الأسعار مجدداً؛
- الأزمة الاقتصادية قد تحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي كانت من الممكن أن تدخل إلى السوق الجزائرية نظراً لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل استثماراتها؛
- تراجع التحويلات المالية من المغتربين في المهجر نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية منها، رغم عدم تأثيره بشكل كبير على التوازنات الكبرى، إلا أنه يؤثر بحدة على الصعيد الاجتماعي خاصة في بعض المناطق التي تتميز بعدد كبير من المهاجرين، مثل منطقة القبائل (ولاية تيزي وزو وبجاية... إلخ).

فالملاحظ من هذه الأزمة الاقتصادية أن بعض دول العالم الثالث التي تتميز بالعزلة المالية والاقتصادية النسبية والاقتصاد شبه المغلق قد تجنبت التأثير المباشر بالأزمة، أي أنها استفادت من تخلفها، عكس الاقتصاديات الكبيرة والمفتوحة التي ضربها زلزال الأزمة بجدّة، وخاصة الدول التي تعتمد على التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، كاليابان مثلاً¹⁶.

4. انعكاسات الأزمة الحالية على الاقتصاد الجزائري:

1.4. آثار الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

حذر العديد من خبراء من احتمال انهيار الاقتصاد الجزائري مع منتصف عام 2017م إذا استمرت الحكومة في عدم البحث عن الحلول الناجعة والكفيلة للنهوض مما اعتبره "المعضلة الحقيقية" التي ستؤدي بالجزائر إلى الاستئانة مجدداً من صندوق النقد الدولي.

ويأتي هذا التحذير في الوقت الذي جاء فيه قانون المالية لسنة 2016م بمزيد من الأخبار غير السارة على المستهلك الجزائري، ولقي هذا القانون عدة انتقادات شديدة اللهجة، بسبب ما يتضمنه من زيادات مختلفة في الضرائب والرسوم في ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث أن الطبقة الهشة في الجزائر أصبحت تقدر بـ14 مليوناً جزائرياً¹⁷.

2.4. التدابير الجديدة المتخذة لتعويض العجز في الميزانية نتيجة تراجع إيرادات المحروقات:

قانون المالية لسنة 2016م يتماشى مع قانون المالية لسنة 2015م، فقدرت قيمة الواردات في 2015م بـ51,4 مليار دولار مع أن قانون المالية لسنة 2016م يفرض المزيد من الضرائب والرسوم فإنه لن يعوض العجز الحاصل والمقدر بـ30 مليار دولار.

إن مصير الجزائر مرتبط بأسعار المحروقات مستقبلاً والتي تقدر نسبتها من مجموع الصادرات بـ97%، وهذا دليل على فشل كل الحكومات الجزائرية المتعاقبة في إنشاء اقتصاد بديل.

وبلغة الأرقام التفصيلية فإن قيمة احتياطات الصرف الخارجي قدر بـ190 مليار دولار، وإذا استمرت الأمور في التدهور فإن صندوق ضبط الإيرادات ينتهي في منتصف 2019م أو مع بداية 2020م ليكون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي السبيل الوحيد¹⁸.

وقد لجأت الدولة إلى فرض ضرائب جديدة من خلال قانون المالية لسنة 2016م، من أجل تعويض العجز الحاصل في المحروقات والكهرباء والإنترنت بـ17% أي بنسبة زيادة تقدر بـ10%، وفي نسبة الضرائب على استيراد الأجهزة الكهرو منزلية بزيادة تتراوح من 17 إلى 30%، إضافة إلى ضرائب على تأمين السيارات وأيضاً الطوابع الخاصة بها، أي بزيادة تقدر بـ600%، واستيراد السيارات الفخمة ناهيك عن الواردات من الفواكه والمكسرات التي سترتفع عليها الرسوم من 30% إلى 60% خلال فترة قصيرة جداً¹⁹.

3.4. الاستراتيجية الواجب تبنيها في ظل انخفاض أسعار البترول:

أدى انخفاض عائدات الصادرات النفطية في 2014م إلى إحداث مفاجأة للحكومة الجزائرية، مع تأثير ضئيل على سياسات التنمية، ففي 2015م أدى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى فقدان حوالي 40% من الإيرادات المخطط لها والمتوقعة ونفس الشيء ينطبق على سنة 2016م مع ارتفاع طفيف لأسعار البترول خلال الربع الأخير من السنة.

ينبغي أن نتذكر أن الجزائر في بداية هذه الأزمة من المرجح أن تستمر في الأمد القريب والمتوسط وأن تتميز بـ:

- الناتج المحلي الإجمالي المضمون بـ27% من عائدات النفط، خدمات السوق بـ20%، و18% من الإدارة العمومية، و10% من الزراعة و5% فقط من قبل الصناعة؛

- معدل التضخم قد يفوق 5.3%؛
- يبلغ عدد سكان الجزائر حاليا حوالي من 41 مليون نسمة، ويصل هذا العدد إلى أكثر من 50 مليون في عام 2030م؛
- يقدر عدد السكان النشطين بحوالي 12 مليون نسمة، منهم 58% في التجارة والخدمات (59% في القطاع غير الرسمي)، 11% في الزراعة، 17% في قطاع البناء والأشغال العمومية و 14% فقط في الصناعة؛
- معدل البطالة يتراوح بين 10 و 11%، ويقدر هذا المعدل بنسبة 25% بين خريجي الجامعات؛
- استهلاك الطاقة بلغ 45 مليون طن ويقدر معدل النمو السنوي ب 5,4% لجميع الهيدروكربونات، 8% للوقود، 7% للغاز الطبيعي و 12% للكهرباء، تستورد الجزائر حاليا ما بين 2 و 2,5 مليون طن من المنتجات النفطية، أي ما قيمته 3 إلى 5 مليار دولار، ومعظمهم من الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي؛
- قدر الدعم المباشر من ميزانية الدولة في عام 2016م ب 12,4 مليار دولار موزعة بين الإسكان ب 4,7 مليار دولار والأسر والضروريات ب 4,5 مليار دولار والصحة ب 3,2 مليار دولار.

4.4. التأثير على سياسات وبرامج التنمية في الجزائر:

يمكننا أن القول بأن الجزائر هي الدولة التي تستهلك أكثر مما تنتج ومع أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات، ويتميز بما يلي:

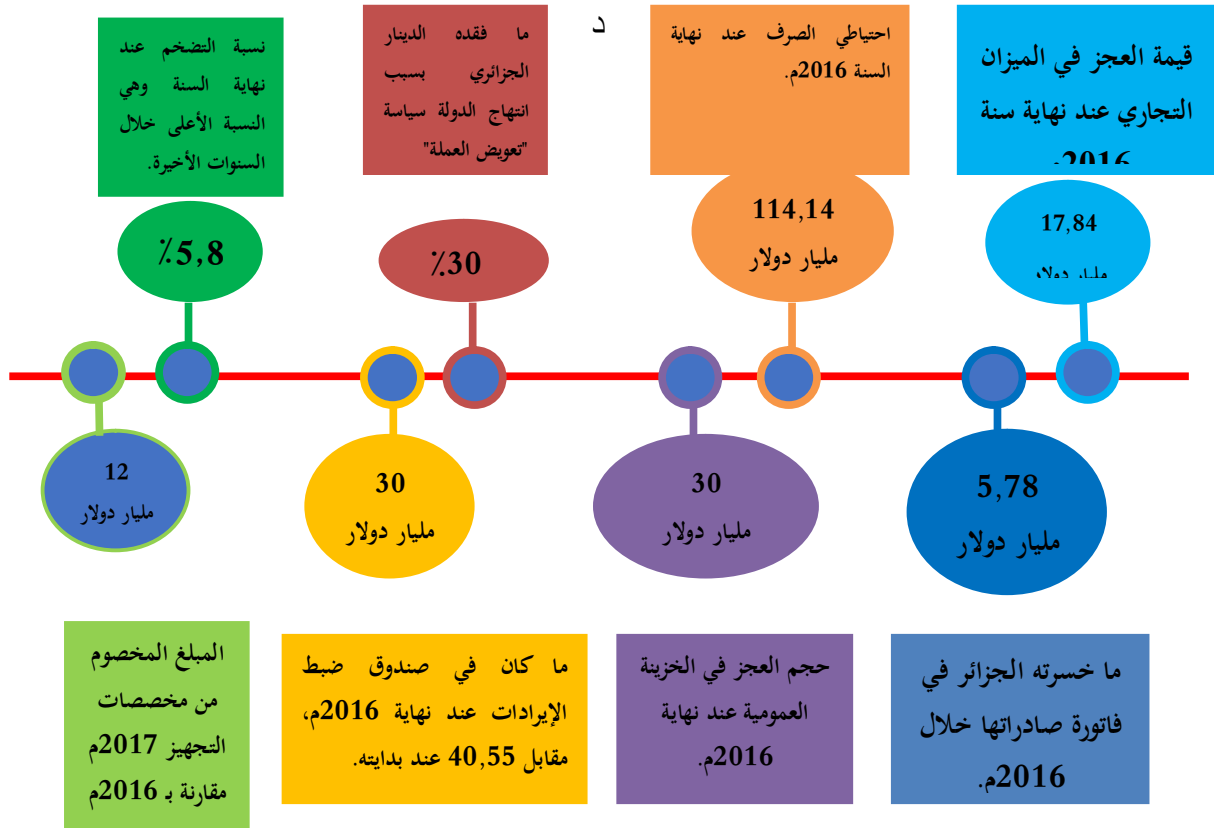
- بلغ عجز الميزانية 21% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014م و 18% في سنة 2015م، على الرغم من تبني سياسة التقشف في وقت مبكر من سنة 2016م؛
- اختيار عائدات تصدير المحروقات بحوالي 9% في 2014م وأكثر من 40% في سنة 2015م مقارنة بسنة 2013م؛
- الميزان التجاري سلبي بمعدل 7,1% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014 و 12% في سنة 2015م؛
- انخفاض في صندوق ضبط الإيرادات من 36% في سنة 2014م إلى 34% في 2015م، ويرجع ذلك إلى فرض ضريبة لتمويل الواردات ورغبة السلطات في تحقيق التوازن بين الموازنة العامة للدولة؛
- زيادة انخفاض في احتياطات النقد من 194 مليار دولار في 2013م إلى 179 مليار في 2014م وأقل من 150 مليار دولار مع نهاية 2015م و 134 مليار دولار في نهاية 2016م، أي ما يكفي 28 شهرا من الواردات؛
- التآكل الحالي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بنحو 30%.

5.4. تغيير التوازنات وتأثر الاقتصاد الجزائري:

- تمثل عائدات التصدير 27% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014م والتي لم تعد تغطي إجمالي واردات الجزائر منذ سنة 2013م، ومن المرجح أن تصل إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015م، ولن تغطي سوى 60 إلى 70% كحد أقصى من إجمالي الواردات؛
- ظلت الميزانية التشغيلية مستقرة قليلا بنحو 90 مليار دولار، أي حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الإيرادات الضريبية قليلا بين عامي 2013م و 2014م والتي أصبحت تغطي أقل من 50% من النفقات التشغيلية منذ 1990م، أي ما يعني أن هناك عجز في الميزانية بنسبة تقدر ب 21% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 2014م؛

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 4,4% في 2012م إلى 7,1% في سنة 2014م، مع بلوغ هذا العجز إلى 12,1% في سنة 2015م؛
- عجز الخزينة موجود في الحقيقة منذ 2006م وكان يمол من طرف صندوق ضبط الإيرادات، وهذا الصندوق في حد ذاته كان يمол من فائض صادرات النفط عندما كان سعر النفط مرتفع جدا على السعر المرجعي، وكان يحتوي هذا الصندوق في نهاية سنة 2014م حوالي 45 مليار دولار مقابل 75 مليار دولار في نهاية 2012م؛
- كما تجدر الإشارة إلى أنه مع سداد كامل الديون الخارجية للجزائر في 2004م، وتآكل احتياطي الصرف للجزائر والذي بلغ 194 مليار دولار في 2013م قبل أن يتراجع إلى 179 مليار دولار في 2014م، و144,13 مليار دولار في نهاية 2015م، وواصل انخفاضه في 2016م ليصل إلى 114,14 مليار دولار، أي خلال سنة واحدة هناك انخفاض بـ 30 مليار دولار؛
- وأخيرا، لا بد لنا من التذكير بأن سقوط سعر البرميل وأثره على الاقتصاد الجزائري، يضاف إلى ذلك ارتفاع الدولار في التجارة الخارجية، وأدى أيضا سقوط دينار الذي فقد أكثر من 20% من قيمته خلال فترة 2014م-2015م.²⁰ والشكل الموالي يعطينا حوصلة حول المؤشرات الثمانية الخاصة بالاقتصاد الجزائري خلال سنة 2016:

الشكل رقم (01): المؤشرات الثمانية للاقتصاد الجزائري خلال سنة 2016م:



المصدر: حمزة كحال، أرقام تعكس تفاقم أزمة الجزائر النفطية، مجلة العربي الجديد المصرية، 17 أكتوبر 2016م.

6.4. تآكل صندوق ضبط الإيرادات مع بداية سنة 2018م:

أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000م، ضمن سياسة استحداث الصناديق الخاصة وينتمي إلى الحسابات المالية الخاصة بالخزينة العمومية، وتم إنشاء الصندوق بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000م بناء على القانون رقم

2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000م والمتعلق بالقانون التكميلي السالف الذكر، على أنه " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيّد في هذا الحساب، أولاً في باب الإيرادات"²¹.

ويعد صندوق ضبط الإيرادات بمثابة ضابط التوازن الحكومي المالي، ويتم ضخ الأموال في الصندوق من خلال فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن أعلى مستوى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قوانين المالية، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق وعملية رفع للسعر المرجعي 50 دولار للبرميل تكون الدولة قد أعلنت نيتها عن غلق هذا الصندوق وسيكون ذلك ربما بنص قانون مالية للسنوات القليلة القادمة²².

رشدت مراجع حكومية أن يتآكل صندوق ضبط الإيرادات مع نهاية 2018م أو بداية 2019م، بعدما تسبب اللجوء المكثف للجهاز التنفيذي إلى ابتلاع 3400 مليار دينار من موارد الصندوق المذكور بين سنتي 2014م و2016م.

استناداً إلى إفادات أبرزها الموقع الإخباري المتخصص "Eco Algérie"، فإنه على خلفية التطورات الاقتصادية المتسارعة والمؤثرة بطريقة مباشرة على انخفاض مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، والتي جعلت الحكومة الجزائرية تقرر في قانون المالية لسنة 2017م إلغاء التسقيف دون 740 مليار دينار أو ما يعادل 6,7 مليار دولار، وهو ما يعكس الانخفاض المتوقع لمداخيل هذا الصندوق في العامين القادمين بعد اقتطاع ما يعادل 32 مليار دولار من موارده لتغطية اتساع حجم العجز في الميزانية العمومية²³.

وتشير الإحصائيات في سنة 2014م إلى بلوغ صندوق ضبط الإيرادات حوالي 5563,5 مليار دينار (ما يعادل 51,18 مليار دولار)، لكنه عرف تراجعاً مع نهاية سنة 2015م ليصل إلى 4408,1 مليار دينار (ما يعادل 40,55 مليار دولار)، ما يعني أن هذا الصندوق فقد 10,63 مليار دولار في عام واحد، قبل أن يساهم انخفاض أسعار النفط في حرمان الصندوق من موارد جديدة إضافية.

ومع نهاية السنة 2016م، بلغت مدخرات الصندوق 2072,2 مليار دينار (ما يعادل 18,93 مليار دولار)، وهو ما يعني اقتطاع قياسي بلغ 21,61 مليار دولار، وستتواصل الاقتطاعات في 2017م ليلعب الناتج 1042,6 مليار دينار (نحو 9,52 مليار دولار)، على أن يبلغ هذا الاقتطاع 9,41 مليار دولار²⁴.

وعليه، لن تستطيع السلطات الاعتماد على صندوق ضبط الموارد على لتغطية العجز، بحكم أن ناتجه لن يتجاوز 100,9 مليار دينار نهاية 2018م (ما يعادل 920,93 مليون دولار)، ما سيفرز نضوباً تاماً في آخر أنفاس 2018م، وهو ما سيورط الدولة عاملاً من بعد اللجوء إلى الاستدانة في حالة عدم ارتفاع أسعار البترول ودخولها إلى عتبة ما فوق 60 دولار للبرميل الواحد²⁵.

7.4. تآكل احتياطي الصرف في حالة استمرار الأزمة:

لإظهار هذا التآكل نعتمد على الجدول الموالي للوقوف فعلاً على حجم الأزمة والتراجع الرهيب في احتياطي الصرف خلال الفترة الممتدة بين 2014م-2016م:

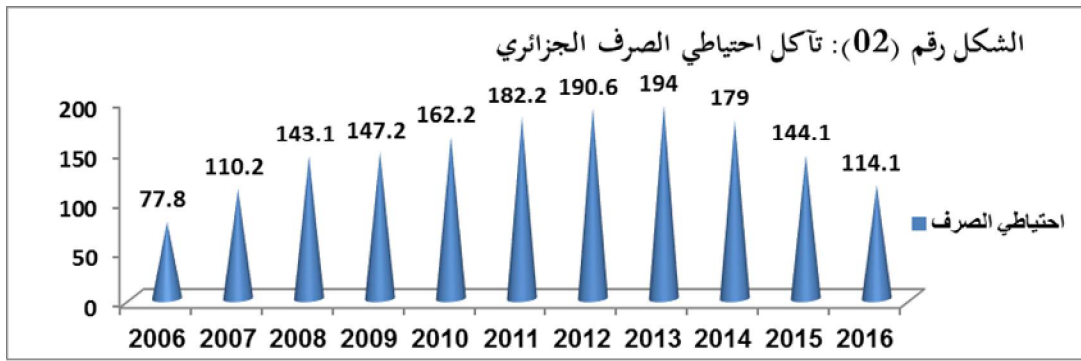
الجدول رقم (01): تآكل احتياطي الصرف الجزائري:

الوحدة: بالمليار الدولار الأمريكي											
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي الصرف	77,8	110,2	143,1	147,2	162,2	182,2	190,6	194	179	144,1	114,1
النمو	-	32,4	32,9	4,1	15	20	8,4	3,4	15-	34,9-	30-

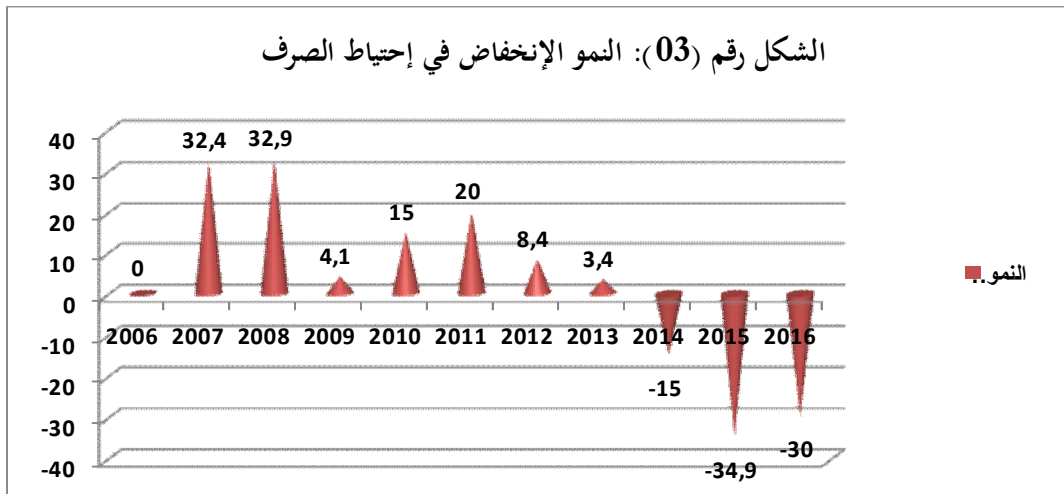
Source: <http://www.huffpostmaghreb.com> /2016/03/15.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك نمو متفاوت من سنة إلى أخرى خلال المرحلة الممتدة بين 2006م إلى 2013م، أي بمتوسط نمو لهذه المرحلة يقدر بـ $8/(77,8 - 194)$ = 14,525 مليار دولار كمتوسط نمو للمرحلة السالفة الذكر.

أما المرحلة الممتدة بين 2013م إلى 2016م فيفسرها تدهور احتياطي الصرف والذي بدأ في النقصان بمتوسط سنوي يقدر بـ $4/(194 - 144,1)$ = 19,975 مليار دولار، أي لجوء السلطات إلى تغطية العجز بضخ 20 مليار دولار سنويا من أموال احتياطي الصرف، والشكلين المواليين يوضحان أكثر ما سبق ذكره.



المصدر: من إعداد الأستاذين بناء على المعطيات الجدول رقم (01).



المصدر: من إعداد الأستاذين بناء على المعطيات الجدول رقم (01).

ووفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي والتي نشرها في تقريره الصادر في 25 أفريل 2016م عن توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي للجزائر (PIB) سيصبح مستقرا عند إلى 166 مليار دولار في 2016م بدل 172,3 مليار دولار في 2015م مع زيادة محسوسة في معدل البطالة. في 2016م، بلغت قيمة فاتورة الصادرات إلى الخارج نحو 28,88 مليار دولار مقابل 34,66 مليار دولار في 2015م أي بانخفاض قدر ب 16,7%، ولكن حسب نفس التوقعات لصندوق النقد الدولي أن حجم الصادرات سيرتفع خلال 2017م لتصل قيمتها إلى أكثر من 32,3 مليار دولار مع نهاية السنة السالفة الذكر، ولكن حسب نفس الدراسة أنه لكي تكون ميزانية الجزائر متوازنة فإن الجزائر بحاجة إلى سعر برميل من النفط يبلغ 87,6 دولا مقابل 109,8 دولار/برميل في 2015م وذلك يعود إلى حجم العجز المسجل²⁶.

بلغت قيمة فاتورة الواردات الجزائر في 2016م نحو 46,72 مليار دولار مقابل 51,7 مليار دولار في 2015م، أي بانخفاض قدره 9,62%، مع أن الصادرات في 2016م لم تغطي سوى ما نسبته 62% من الواردات مقابل نسبة تغطية تقدر ب 67% في 2015م، ويمكن أن تصل في 2017م إلى 51,3 مليار دولار، والعجز في الحساب الجاري وصل إلى 28,3 مليار دولار في 2016م مقابل 27 مليار دولار في 2015م ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 28,2 مليار دولار مع نهاية سنة 2017م.

أما قيمة الصادرات من المحروقات والتي تمثل تقريب كل ما تصدره الجزائر للخارج فإن قيمتها بلغت 27,1 مليار دولار في 2016م مقابل 32,69 مليار دولار خلال 2015م أي بانخفاض يقدر ب 17,12%.

أما قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات فقدت قيمتها ب 2,063 مليار دولار في 2016م مقابل 2,582 مليار دولار خلال سنة 2015 أي بانخفاض قدر ب 20,1%.

واردات الجزائر من المواد الاستهلاكية الغذائية بلغت قيمتها 8,22 مليار دولار خلال 2016م مقابل 9,31 مليار دولار في 2015م، أما قيمة الواردات من المواد الاستهلاكية غير الغذائية فقد انخفضت فاتورتها وبلغت قيمتها في 2016م ما يعادل 8,27 مليار دولار مقابل 8,67 مليار دولا في 2015م²⁷.

من جهة أخرى، بلغت واردات الجزائر من السلع الموجهة للإنتاج ما قيمته 14,33 مليار دولار خلال 2016م مقابل 15,97 مليار دولار في 2015م، أما قيمة الواردات الجزائر من سلع التجهيز فقد انخفضت هي الأخرى في 2016م وبلغت قيمة فاتورتها 15,89 مليار دولار مقابل 17,74 مليار دولا في 2015م.

من جهة انخفاض احتياط الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 114,1 مليار دولار في عام 2016م والتي ستغطي ما يساوي 22,2 شهرا من الواردات مقابل 144,1 مليار دولار في 2015م، أي أن احتياطات الصرف الرسمية للجزائر سوف تستمر في الانخفاض ليتصل حسب التوقعات إلى حدود 92,3 مليار دولار مع نهاية 2017م²⁸.

في الواقع بلغ العجز في الميزان التجاري للجزائر سنة 2016م تقريبا 17,84 مليار دولار مقابل عجز يقدر ب 13,71 مليار دولار خلال 2015م بسبب أسعار النفط والتي انخفضت بأكثر من 70%²⁹.

8.4. آراء الخبراء الاقتصاديين الجزائريين حول انهيار أسعار النفط وتهاوي الدينار الجزائري اللذان يضعان البلاد في أزمة اقتصادية خانقة:

ترك انهيار الدينار الجزائري بصورة غير مسبوقة منذ استقلال البلاد آثارا اقتصادية سلبية وخيمة على المواطنين، تجلت في ارتفاع تدريجي في أسعار العديد من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وهذا ما أصبح يمثل كابوسا يخيم على يوميات الجزائريين في الآونة الأخيرة، خصوصا في ظل تراجع إيرادات الخزينة العمومية جراء مستوى الأسعار المنخفضة للنفط وهو ما شكل صدمة في الجزائر من الصعب التعامل معها أو الخروج منها بأقل الأضرار.

وتباينت المواقف حول مساعي الحكومة الجزائرية الرامية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة في أوساط الجزائريين ولدى الخبراء الاقتصاديين والمتابعين، حيث تلقت بعض التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة انتقادات واسعة على غرار الإجراءات الرامية لاسترجاع الأموال الموجودة في السوق الموازية والتي تقدرها الحكومة بحوالي 3700 مليار دينار، بالإضافة إلى تدابير وصفت بالتشافية ومنها المتعلقة بتجميد بعض المشاريع وترشيد النفقات العمومية.

1.8.4. رأي الخبير الاقتصادي الجزائري فارس مسدور:

في هذا الإطار قال الخبير الاقتصادي فارس مسدور، لموقع "CNN بالعربية": "إن انهيار أسعار المحروقات، والتي تعد المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري، كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، موضحا أن الاعتماد على المحروقات ليس عيبا ولكن العيب يكمن في عدم القدرة على استغلال مداخيل المحروقات خلال السنوات التي شهدت أسعار النفط أعلى معدلاتها وإنفاق تلك الأموال على مشاريع لا تعكس قيمة الميزانيات التي رصدت لها".

وبخصوص التخوفات من تكرار أزمة سنوات منتصف الثمانينات أوضح السيد مسدور: "أن الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد تختلف عن سابقتها نظرا لتوفر احتياطات مالية، الوضع الذي ساعد على التخفيف من شدة الصدمة، مقارنة بأزمة الثمانينات، مشيرا في هذا الإطار إلى أن صناديق الاستثمار لوحدها تحتوي على 137 مليار دولار لم تستغل، إضافة إلى الأموال المتواجدة بالخارج منها 47 مليار دولار في الخزينة العامة الأمريكية وأخرى في بريطانيا واليابان ودول مختلفة وهي أموال إذا تم استغلالها فبالإمكان النهوض باقتصاد قارة".

وأما عن الحل الذي يراه مسدور لتجنب الجزائر المزيد من الغرق في الأزمة الاقتصادية قال: "لابد على الحكومة الجزائرية تبني المصالحة الاقتصادية وهذا من خلال القضاء على الاقتصاد الموازي الذي يكلف الدولة خسائر فادحة"³⁰.

2.8.4. رأي الخبير الاقتصادي الجزائري مبارك مالك سراي:

أما الخبير الاقتصادي مبارك مالك سراي، فصرح لموقع CNN بالعربية "أن انخفاض قيمة الدينار، سوف يظهر تأثيره على أسعار المواد المستوردة والتي ستزيد بنسبة 30 بالمئة وهو ما سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين"، غير أنه اعتبر، أن هذا الوضع له إيجابيات من حيث تقليص الاستيراد وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني وتشجيعه.

وأضاف مالك سراي "بأن الجزائر اليوم تريد تشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة، مشيرا إلى وجود 50 مليار دولار في السوق الموازية، معتبرا أن الجزائر قادرة حتى الآن على الدفاع عن اقتصادها خلال فترة 3 سنوات القادمة، غير أنه أكد على ضرورة وضع توصيات جديدة وعلى الحكومة رفع القيود البيروقراطية، لتمكين المواطنين من الاستثمار، إضافة إلى حتمية استغلال البلاد لقدراتها وثرواتها البطانية غير المستغلة بعد".

ومن جهة أخرى استبعد الخبير الاقتصادي أن تعيش الجزائر نفس أزمة الثمانينات، نظرا لاختلاف الوضع الاقتصادي في الفترتين، فالجزائر حاليا ليس لها ديون عكس سنوات الأزمة في الثمانينات، واليوم الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة وطاقت وكفاءات بإمكانها الخروج بألويات للدفاع عن الاقتصاد الوطني³¹.

3.8.4. رأي الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الرحمن مبتول:

من جانبه قال الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول لموقع CNN بالعربية: "إن إنخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدينار أمام الدولار لهما تأثير كبير على صندوق ضبط الإيرادات والمشاريع ومناصب الشغل وعلى احتياطات الصرف الخارجي"، موضحا أنه إذا استمر الوضع على حاله سوف يؤدي ذلك إلى نفاذ احتياطات الصرف الخارجي خلال ثلاث سنوات القادمة، بالإضافة إلى تأثير القدرة الشرائية للمواطنين والأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية والخاصة.

كما ستعرف أسعار مختلف المنتجات ارتفاعا، وكذا تراجع الدعم الحكومي، محذرا أنه إذا لم تتصرف الحكومة بعقلانية فسوف تلجأ البلاد إلى الاستدانة، مضيفا: "الجزائر ملزمة اليوم بالذهاب إلى إصلاحات عميقة للخروج من الأزمة، إضافة إلى محاربة الفساد والبيروقراطية وهذا ما يتطلب إقرار الحكم الراشد ودولة القانون"³².

9.4. أثر انخفاض أسعار النفط خلال 2017م على الاقتصاد الجزائري:

توقع رئيس مركز السياسات البترولية والتوقعات الاستراتيجية، الدكتور راشد أبانمي، توجه مؤشرات أسعار الأسواق إلى الاستقرار خلال الأشهر الأولى من سنة 2017م، لتلقي بالمزيد من الضغوط على الدول المصدرة للنفط، مما يدفعها للبدء فعليا في عمليات ترشيد الإنفاق، وبحث الحلول لإيجاد مصادر أخرى للإيرادات بعيدا عن النفط.

وذكر أن أول المتضررين جراء تراجع أسعار النفط هي فنزويلا ثم الجزائر وروسيا يعقبها بعض الدول من أوبك والتي تتضمن إيران التي عانت كثيرا اقتصاديا جراء المقاطعة المفروضة عليها، وكذلك روسيا التي تعد ضمن المتأثرين من تراجع الأسعار. وأضاف ربما تتجه أسعار النفط إلى الارتفاع الطفيف خلال العام 2017م، حيث أن معظم الدول المصدرة للنفط بدأت في عمليات ترشيد في الإنفاق، ومحاولة إيجاد مصادر للإيرادات بعيدا عن النفط، وهذا التعامل يعد واقعا حتميا لواقع الأسواق التي تعج بالفوائض الكبيرة خلال الفترة الراهنة، يقابله نوع من بطء النمو في الاقتصاد الصيني، وبدء الإنتاج النفطي الأمريكي كأحد المنافسين في الأسواق العالمية³³.

واستبعد 20 محللا أن ترتفع أسعار النفط كثيرا في 2017م إذ يبدو أن النمو الضعيف للطلب لن يكفي لاستيعاب تزايد العرض من دول مثل إيران والعراق، على الرغم من توقع تراجع الإنتاج من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)³⁴.

5. خلاصة:

الجزائر كونها تعد من الدول النامية وعدم انخراطها في النظام المالي العالمي وغياب شراكة فعلية بينها وبين الدول المتقدمة على المستوى المالي بالدرجة الأولى والمستويات الاقتصادية الأخرى بالدرجة الثانية، جعلها بعيدة عن التأثر بالأزمة المالية والاقتصادية في الوهلة الأولى.

وقد بدأت الجزائر تتأثر بهذه الأزمة في الفترة الأخيرة (بداية من أواخر 2013م) وبدرجة كبيرة، وذلك يعود إلى انتقال الأزمة من القطاع المالي إلى القطاعات الأخرى، وأيضا يعود السبب إلى تآكل احتياطي الصرف كون الجزائر قامت بتوظيف سندات الخزينة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تأثرت هذه السندات كون الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة الدعم المالي لكبريات الشركات المالية لمنعها من الإفلاس وانقراضها، وخطوة الانقاذ المالي هذه ممولة من طرف الخزينة الأمريكية وبالتالي تتأثر توظيفات الدول المشتري لهذه السندات.

نتائج الأزمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري:

- انهيار مداخيل الجزائر المتأتية من تصدير المحروقات نتيجة انخفاض أسعارها في السوق العالمية بأكثر من 50%؛
- تآكل احتياط الصرف نتيجة استعمال مدخراته في تغطية عجز الميزانية؛
- اختلال التوازنات المالية الكبرى مع بقاء أسعار المحروقات في مستويات دنيا؛
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات التي تشتري بها الجزائر سلعها من الأسواق العالمية؛
- تراجع وتيرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؛
- تراجع التحويلات المالية من المغتربين في المهجر نتيجة الأزمة في الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية منها؛
- عجز في الميزانية بلغ 21% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 و 18% في عام 2015، على الرغم من تبني سياسة التقشف في وقت مبكر من عام 2016؛
- انهيار عائدات تصدير المحروقات بـ 9% في عام 2014، وأكثر من 40% في عام 2015 مقارنة بالعام 2013؛
- الميزان التجاري سلبي بمعدل 7,1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 و 12% في عام 2015؛
- انخفاض في صندوق ضبط الإيرادات من 36% في عام 2014 إلى 34% في عام 2015، ويرجع ذلك إلى فرض ضريبة لتمويل الواردات وتحقيق التوازن للموازنة العامة للدولة؛
- زيادة انخفاض في احتياطيات الصرف من 194 مليار دولار في 2013، إلى 179 مليار في عام 2014، وأقل من 150 مليار دولار في 2015، و 114 مليار دولار في 2016 أي ما يعادل نحو 28 شهرا من الواردات؛
- ارتفاع معدل التضخم من 4,8% سنة 2015 إلى 6,4% سنة 2016؛
- انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة بالإضافة إلى تقلص إيرادات صادرات المحروقات بـ 43,4% أي 33,08 مليار دولار في سنة 2015 مقابل 58,46 مليار دولار في 2014؛
- التآكل الحالي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار بنحو 30% و 9% مقابل الأورو.

الاقتراحات والتوصيات:

- لكي يمكن تجنب نتائج الأزمة المالية يجب على الدولة الاعتماد على بعض الحلول التالية:
- اعتماد سياسة تنوع الصادرات لجلب المزيد من الإيرادات، لأن بهذه السياسة تتجنب الدولة أضرار الاعتماد على مصدر واحد، حالة الاعتماد على مصدر المحروقات؛
- تشجيع الشركات ووكلاء السيارات لإقامة مصانعهم في الجزائر من أجل التحكم في فاتورة الاستيراد، مما يعني جلب التكنولوجيا والخبرة الأجنبية وكذلك توظيف اليد العاملة الجزائرية، وكذلك تحريك بعض القطاعات الثانوية التي لها صلة بهذه الصناعات، وأيضا هذه السياسة تسمح بخفض أسعار هذه السلع بصورة كبيرة، نتيجة لعدم خضوعها للضرائب على الاستيراد؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية من أجل تعويض المنتج الأجنبي في السوق الوطنية، مما يحميها من المنافسة الشرسة ويكسبها الخبرة أكثر؛

- تشجيع قطاع السياحة والفلاحة باعتبارهما البديلان لقطاع المحرقات لأن الجزائر تحوز على إمكانيات كبيرة في هذا المجال، مما يؤدي إلى جلب الكثير من الموارد المالية الإضافية.

6. الهوامش والإحالات:

- ¹ محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، 23 ماي 2010، ص 22.
- ² Pascal SALIN, **la crise financière : causes, conséquences, solutions**, l'Université de Paris-Dauphine, octobre 2008, p 6.
- ³ Mihaly SIMAI, **contexte, caractéristiques et conséquences de la crise mondiale actuelle et transition vers l'après-crise**, Revue trimestrielle des relations internationales, Vol 1, n° 3, Automne 2010, p 1.
- ⁴ إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي الأعظمي، دراسة لمفهوم الأزمة الاقتصادية، مجلة الألوكة الثقافية، 18 جانفي 2012، ص 5.
- ⁵ Marcel BOYER, **la crise économique et ses conséquences sur l'emploi**, Institut économique de Montréal, Université de Montréal, décembre 2009, pp 8 - 11.
- ⁶ Olivier MONSO et autres, **de la crise financière à la crise économique : l'impact des perturbations financières de 2007 et 2008 sur la croissance de sept pays industrialisés**, revue économie et statistique n° 438-440, 2010, France, pp 2 - 5.
- ⁷ Banque de France, **les grandes étapes de la crise financière**, revue documents et débats n°3, janvier 2010, pp 5 - 8.
- ⁸ الداوي الشيخ، أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، مداخلة في إطار مؤتمر دولي، تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، 13-14 مارس 2009، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، ص 9.
- ⁹ Pierre RIMBERT, **crise financière : les six étapes d'un désastre**, 30 avril 2010, disponible sur le site suivant : <http://www.monde-diplomatique.fr/carnet/2010-04-30-Crise-financiere>.
- ¹⁰ الداوي الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ¹¹ Dominique PLIHON, **peut-on comparer les grandes crises de 1873, 1929 et 2008**, Revue idées économiques et sociales, 2013/4 n° 174, pp 12 - 13 ; Article disponible en ligne à l'adresse : <http://www.cairn.info/revue-idees-economiques-et-sociales>, France, n°4, 2013, p 12.
- ¹² حيان أحمد سلمان، مقارنة ومقارنة لأزمة عام 1929 وأزمة 2008، ملتقى الخطباء بتاريخ 05 رجب 1430هـ، ص 8.
- ¹³ بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، مجلة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم 102، أبريل 2011، ص ص 13-16.
- ¹⁴ Vanessa LUTGEN, Sandrine DE MOERLOOSE, **de crise de 1929 vers 2008 : Origine, conséquences et interventions des gouvernements et BC**, Université Catholique de Louvain, Année académique 2008-2009, p 12.
- ¹⁵ إيمان بن محمد، عبد المجيد بوزيدي، كيف ستؤثر الأزمة المالية العالمية على الجزائر؟ جريدة الشروق اليومي، 08 نوفمبر 2008.
- ¹⁶ عبد الرحمان مغاري، مداخلة تحت عنوان: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، ص ص 4-5.
- ¹⁷ بشير مصيطفي، خبير اقتصادي ووزير سابق للإحصاء والاستشراف الجزائري، مجلة العربية دوت نات، جزء الأسواق العربية، مقال نشر في 11 سبتمبر 2016.
- ¹⁸ حفيظ صوابلي، بداية السنوات العجاف في الجزائر: قانون مالية 2016، يومية الخبر، 23 أكتوبر 2015، أو الاطلاع على رابط التالي: <http://www.elkhabar.com/press/article/92994/في-الجزائر-قانون-مالية-2016-بداية-السنوات-العجاف>
- ¹⁹ بشير مصيطفي، الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017، خبير اقتصادي ووزير سابق للإحصاء والاستشراف الجزائري، تصريح لموقع العربية نت، 28 ديسمبر 2016، أو الاطلاع على الرابط التالي: <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/12/28>

²⁰ Abderrahmane MEBTOUL, Débat d'une demi-heure à la TV Ennahar 11h à 11h30 le 25 avril 2016, avec un expert économiste **sur la situation de l'économie algérienne**, Interview également diffusé le 26 avril 2016 à la TV Chorouk.

²¹ المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية رقم 37، ص 7.

²² الطيب سعد الله، صندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف لتمويل الخزينة، جريدة البلاد الجزائرية، 15 نوفمبر 2016، ص 16.

²³ همزة كحال، جزائر: النفط يلتهم صندوق الموارد، 26 مايو 2016، مجلة العربي الجديد أو على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/5/26>

²⁴ نفسه.

²⁵ كامل الشيرازي، تآكل صندوق ضبط الإيرادات نهاية 2018، جريدة الشروق الجزائرية، 7 سبتمبر 2016، ص 12.

²⁶ تقديرات الصندوق الدولي للاقتصاد الجزائري، جريدة الخبر، 2 جوان 2017 أو على الرابط التالي:

<http://www.elkhabar.com/press/article/122491>

²⁷ Djamel BRIKA, Directeur des relations publiques et de l'information à la Direction générale des douanes, conférence de presses sur : **le déficit de la balance commerciale de l'Algérie se creuse : 17,84 milliards de dollars en 2016**, Alger, lundi 16 janvier 2017.

²⁸ <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/11/11/2015>.

²⁹ Meziane RABHI, **la situation budgétaire est plus préoccupante que celle de la balance des paiements**, le journal de liberté, Alger, le 29 octobre 2016.

³⁰ <http://www.arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar>.

³¹ <http://www.arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar>.

³² <http://www.arabic.cnn.com/business/2015/08/25/algeria-dinar>.

³³ Meziane Rabhi, **l'année 2017 plus difficile pour l'économie algérienne**, journal de liberté, Alger, le 29 octobre 2016, à 10:00.

³⁴ <http://www.djazairess.com/alfadjr/> le 06 janvier 2016.